الفصل الأول: المدخل المعرفي.

يعتبر هذا الفصل كتمهيد لمقياس مدخل للاقتصاد. سيتعرف الطالب من خلاله على نشأة الاقتصاد وتطوره كعلم، المعنى اللغوي له في معاجم اللغة والقواميس المتخصصة، مختلف المفاهيم التي أعطيت له، لاسيما باعتباره علما للثروة، الرفاهية، الندرة (الاختيارات الفعالة). سنتطرق في هذا الفصل كذلك لموضوع أو مجالات علم الاقتصاد وأقسامه. سنناقش في مرحلة أخيرة بعض المفاهيم المفتاحية، أو الهامة للطلبة حديثي العهد في ميدان العلوم الاقتصادية، على غرار: المشكلة الاقتصادية، الحاجة والسلعة.

I.علم الاقتصاد: نشأته وماهيته.

1. لمحة عن نشأة علم الاقتصاد:

يعود أصل مصطلح اقتصاد لليونانية لكلمة OIKONOMIA، والتي تتشكل من لفظين "Oikos" وتعني المنزل أو العائلة، و"Nomos" التي هي الإدارة؛ وفي مجملها تعبر عن إدارة العائلة أو المنزل (هناك من فسرها بإدارة الدولة)[1]. ويعتبر "أرسطو" (384-322 ق.م) من أبرز المساهمين إلى جانب "هيسود" "زينوفون" و"أفلطون" في دفع الاقتصاد في سبيل أن يصبح علما[2]؛ وهو أول من استخدم هذا المصطلح، وقصد باستعماله " علم قوانين الاقتصاد المنزلي" أو" قوانين الذمة المالية المنزلية"[3]، وقد فسرت بكيفية معالجة مشاكل: الغذاء، المسكن، الملابس، التعليم ...الخ، لأفراد الأسرة، وعملية حل هاته المشاكل عبر كسب المال (أو الثروة)[4 5].

بدأ الاقتصاد اليوناني (الإغريقي) اقتصادا عائليا، ولم تنشأ مشاكل اقتصادية نظرية ذات معنى إلا في وقت متأخر في أثينا، ومع ذلك لا نجد بناء فكريا متكاملا عن المشاكل الاقتصادية، بل نجد بعض الأفكار الاقتصادية المتناثرة لدى الفلاسفة اليونانيين السابق ذكرهم[6]؛ والذين لم يعتبروا -على غرار علماء العصور الوسطى- الاقتصاد كعلم منفصل عن القضايا الأخرى في المجتمع، حيث كانت قضايا الأخلاق والظواهر الاجتماعية والطبيعية مترابطة[7] (1).

ظهرت الكتابات الاقتصادية في بدايتها مختلطة بالسياسة، حيث تخلل البحث الاقتصادي تحديد السياسة التي يجب على الدولة اتباعها لتنمية ثروتها، إلى جانب المبادئ المتطلبة للحكم الصالح ودعم قوة السلطة، لذا كان يستخدم مصطلح **الاقتصاد السياسي** كمرادف للاقتصاد[8]. وقد استخدم مصطلح الاقتصاد السياسي (Economy Political) لأول مرة في بداية القرن 17م (عام 1615) من طرف الفرنسي "أنطوان دي مونتكريتيان" في كتابه "مطول في الاقتصاد السياسي"، قاصدا بصفة السياسي "أن الأمر يتعلق بقوانين اقتصاد الدولة" أي المجتمع بأكمله وليس العائلة لوحدها[9]؛ وكان يهدف من خلاله إلى إسداء النصح لملك وملكة فرنسا من خلال ملاحظات قدمها حول الاقتصاد الفرنسي والصناعات الفرنسية خاصة[10].

(1) يعد أرسطو أول من عرف الاقتصاد وفقا لفهمه الخاص للحياة اليونانية. وهو من المفكرين الذين وضحو العلاقة بين الاقتصاد والسياسة والأخلاق، كما أن فكره يعد مرجعا في الملكية الفردية التي تعد من أهم أسس النظام الرأسمالي (Alexsey, V, K. 2013, p.1070). وقد كانت أفكاره أقدم أفكار يمكن أن تشكل في مجموعها نظرية اقتصادية (البرطراوي،2017، ص:28-30)، أو ما يمكن تسميته ببذور نظرية اقتصادية (نامق، 1978، ص:12).

لم يظهر مصطلح **علم الاقتصاد** إلا مع نشأة التحليل المجرد في النصف الثاني من القرن19 [11]، أين أصدر "ألفريد مارشال" عام 1890 الطبعة الأولى من كتابه "مبادئ علم الاقتصاد"، (Principles of economics)، حيث حذف صفة السياسي (Political) للدلالة على أن الاقتصاد يهتم في النهاية بالفرد وليس بالدولة، وأضاف (ics)، وهنا تعبر (S) على (Science) ليشيع فيما بعد اعتماد هذا المصطلح"[12] .

أحدث " مارشال" بهذا الاصطلاح الجديد قطيعة أبستمولوجية(2)، أين حاول من خلاله التفريق بين ما هو تجريدي وبين ما هو تطبيقي، معتبرا الاقتصاد علما مجردا غير منحاز يتسم بالصرامة والثبوتية، ويميل إلى التحليل الوحدوي أو الجزئي[13]. وهنا تجدر الإشارة أن التكوين الرياضي لـ"مارشال" مكنه من بناء نماذج رياضية مبسطة للعلاقات والمفاهيم الاقتصادية، على غرار مرونة الطلب السعرية؛ وقد كتب في مقدمة كتابه "مبادئ علم الاقتصاد" أن "الاستخدام الرئيس للرياضيات في حل المشكلات الاقتصادية يبدو أنه يساعد الفرد على الكتابة بسرعة وبشكل قصير ودقيق"[14].

2. مفهوم علم الاقتصاد:

1.2 لغة:

يعود أصل مصطلح "اقتصاد" للفعل الثلاثي قَصدَ ، والذي شرحه ابن منظور بـ"الوسط بين الطرفين، والقَصد: في الشيء خلاف الإفراط، وهو ما بين الإسراف والتقتير، والقصد في المعيشة أن لا يسرف ولا يُقتّر. يُقال: فُلان مقتصدٌ في النفقة وقد اقتصد.[15] وقد ورد نفست الدلالة في المعجم الوسيط للغة العربية "وفي النفقة لم يسرف ولم يقتر"[16].

2.2 اصطلاحا:

اختلف الاقتصاديون في طرح تعريف شامل وجامع لعلم الاقتصاد، نظرا لتعدد اتجاهاتهم الفكرية، والتي تعد انعكاسا لواقعهم الاقتصادي المعاش. وقد أعطي في شبكة الزمن العديد من المفاهيم لعلم الاقتصاد، أكثرها انتشارا تعاريف المدرستين الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، والتي قسمت تحت ثلاث فروع: الاقتصاد كعلم للثروة (Welath definition) لـ"أدام سميث"، علم للرفاهية (Welfare definition) لـ"ألفراد مارشال"، وعلم الندرة

(2) يرادف اصطلاح الأبستمولوجيا في الفكر الإنجليزي " نظرية المعرفة"، والتي تعني دراسة العلاقة بين من يستخلص المعرفة وموضوعها، بحيث أن توضيح هذه العلاقة يمكننا من التعرف على طبيعة المعرفة الإنسانية وعلى ميكانيزم استخلاصها وعلى أهميتها وحدودها. أما في الفكر الفرنسي يقصد بها "فلسفة العلوم"، الأخيرة تبحث في متى تصبح المعرفة علما؟ أي البحث في شروط نشأة العلم وتطورها.

(Scarcity definition) لـ"ليونال روبينز"[17]. ومن بين المفاهيم الهامة أيضا، الاقتصاد كعلم للنمو الذي استحدثه الاقتصادي "بول ساموبلسون"، وكعلم للعلاقات الاجتماعية في إطار الإنتاج، والذي أسهب "محمد دويدار" في شرحه في الجزء الأولى من كتابه "الاقتصاد السياسي". وفما يلي تفصيل لها:

1.2.2 الاقتصاد علم الثروة: اعتبر العديد من الباحثين أن الاقتصاد علم للثروة، على رأسهم أب الرأسمالية أو الكلاسيكية "آدام سميث(3)"[18]؛ ففي كتابه الصادر سنة 1776م بعنوان "التحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" " An enquiry into the nature and causes of the wealth of nations" ، شرح الاقتصاد بالعلم الذي يفسر العوامل التي تحدد ثروة البلاد ونموها،[19] وأن الهدف الكبير للاقتصاد السياسي لكل دولة هو زيادة غنى وقوة الدولة"[20] [21].

ذهب "دافيد ريكاردو" (1772-1823) أحد رواد الفكر الكلاسيكي إلى اعتماد نفس تعريف أستاذه "آدام سميث" تقريبا؛ ففي كتابة الصادر سنة 1817 بعنوان: "مبادئ في السياسة الاقتصادية والضريبة" اعتبر أن علم الاقتصاد "يهتم بإنتاج الثورة إلى غاية توزيعها، لاسيما بتحديد قانون صحيح يحكم وينظم هذا التوزيع، والذي يعد أهم مشكلة في الاقتصاد السياسي"[22] [23].

وجهت العديد من الانتقادات لهذه المقاربة، من أهمها: تركيزها على الجانب المادي الملموس للثروة كالعقارات والمنقولات، مهملة الجانب اللامادي، والمتمثل في الثروة غير المعنوية (القيم الأخلاقية والدينية، الحريات...الخ) والخدمات[24] (خدمة التعليم، التطبيب، المحاماة، الاتصالات، مؤسسات السياحة...الخ)؛ وصف وحصر عوامل الثروة في العمل؛ التركيز على الثروة ما وضع الإنسان في المرتبة الثانية[25].

2.2.2 الاقتصاد علم للرفاهية: عرف عالم الاقتصاد "ألفريد مارشال(4)" أحد أهم منظري المدرسة النيوكلاسيكية، الاقتصاد بـ"الاقتصاد أو الاقتصاد السياسي الذي يدرس بني الإنسان في أعمال الحياة العادية؛ وهو

(3) يعد آدام سميث من أشهر علماء الاقتصاد (1723-1890) ، فيلسوف وباحث اقتصادي اسكتلندي، اشتهر بكونه من منظري علم الاقتصاد المعاصر. يعد رائد الرأسمالية المتفائلة التي ارتكزت على أن السوق يستطيع أن ينظم نفسه بنفسه (اليد الخفية للسوق)، حيث روج وطالب بالحرية في الأسواق وعدم تدخل الدولة، ودعا لتوفير ظروف المنافسة الكاملة، من أشهر المقولات التي اشتهرت عنه في علم الاقتصاد "دعه يمر دعه يعمل"، وهي مقولة تعود في أصلها للاقتصادي الفيزيوقراطي " فانسون كورني" (البرطراوي، مرجع سابق، ص:67؛ سطان، 2010، ص:51).

(4) يعرف بأب الاقتصاد الحديث؛ ويعد كتاب "مبادئ علم الاقتصاد" (1890) أبرز عمل خلفه وراءه، وضمنه أهم إسهاماته النظرية في مجال الاقتصاد الجزئي. وأبدع فيه مجموعة من المفاهيم والمصطلحات الجديدة مثل وفورات الحجم (انخفاض التكلفة الوحدوية مع زيادة الكمية المنتَجة)، والمرونة السعرية للطلب (درجة استجابة الطلب لتغير الأسعار صعودا وهبوطا).

يبحث في جانب النشاط الفردي والاجتماعي المرتبط ارتباطا وثيقا بالحصول على المقومات المادية للرفاهية وطرق استخدام هذه المقومات"[26]. بشكل عام اعتبر "مارشال" علم الاقتصاد دراسة للإنسان والثروة معا[27].

هناك ثلاث نقاط يمكن ملاحظتها من المفهوم الذي قدمه لعلم الاقتصاد كما يلي:[28]

- علم اجتماعي: هو دراسة للإنسان وليس فقط الثروة.
- الجانب الاقتصادي: حياة الإنسان فيها العديد من الجوانب الاجتماعية، الدينية، الاقتصادية والسياسية، لكن الاقتصاد يركز على الجانب الاقتصادي للحياة، مثل كيف يحصل الإنسان على الدخل وكيف ينفقه.
- الرفاهية: الهدف والغاية الأساسية للاقتصاد هي: تعزيز رفاه المواد، لا رفاهية كاملة أو رفاهية روحية بل جزء من الرفاه المادي .

وجهت العديد من الانتقادات لهذا التعريف، وبشكل خاص من طرف عالم الاقتصاد "ليونال روبينز": [29]

- اقتصر على الرفاه المادي أو المقومات المادية: فالاقتصاد يجب أن يشمل أيضا الرفاهية غير المادية وإلا كان موضوع علم الاقتصاد ضيقا، أو سيبقى جزء كبير من حياة الإنسان خارج مجال الاقتصاد.
- لا يمكن تقييم الصلة بين الأنشطة الاقتصادية ورفاه الإنسان: حيث هناك العديد من الأنشطة الاقتصادية التي تضر برفاه الإنسان لكنه يقوم بها، مثل إنتاج المواد الحربية، الخمر...الخ.
- مفهوم الرفاهية ليست ثابت ومحدد: حيث أن معناها يختلف من شخص إلى آخر. تعريف "مارشال" يهدف إلى قياس رفاهية الإنسان من حيث المال. لكن الرفاهية ليست قابلة للقياس، لأن الرفاه هو مفهوم ذاتي ومجرد، بحيث لا يمكن أبدا أن يكون المال مقياسا للرفاهية.

3.2.2 الاقتصاد علم الندرة (الاختيارات الفعالة): شرح "روبينز" في مقاله الصادر سنة 1932 بعنوان "طبيعة وأهمية العلوم الاقتصادية" (Essay on the Nature and Significance of Economic Science) الاقتصاد بأنه "العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كعلاقة بين الغايات المتعددة والوسائل النادرة التي لها استخدامات بديلة"[30]؛ بالتالي الاقتصاد هو علم الخيارات. يمكن تمييز ثلاث نقاط في هذا التعريف:

- تعدد غايات أو حاجات الفرد بحيث لا يمكن إشباعها كلها.
- ندرة الوسائل أو الموارد المستخدمة في تلبية الحاجات.
- الاستخدامات البديلة للموارد.

شاب هاته المقاربة العديد من العيوب من أهمها:[31]

- تعارضها ومفهوم الرفاه الاجتماعي.
- تقليلها من قيمة الاقتصاد كعلم اجتماعي يدرس العلاقات الاجتماعية، بحيث يضع تعريفه الكثير من التركيز على خيار الفرد، معتبرا الندرة مشكلة فردية أكثر منها اجتماعية.
- اعتبر جذور جميع المشاكل الاقتصادية قائمة على ندرة الموارد.

4.2.2 الاقتصاد علم العلاقات الاجتماعية في إطار الإنتاج: اعتبر الباحث الاقتصادي "دويدار" أن علم الاقتصاد يهتم بدراسة نشاط الإنتاج، فالأخير عملية اجتماعية في أثنائها تقوم العلاقات بين أفراد المجتمع؛ هذه العلاقات تقوم على التعاون بين أفراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم، تقسيم العمل في داخل الوحدة الإنتاجية وبين الوحدات الإنتاجية...وهذه الشبكة من العلاقات الاجتماعية للإنتاج، في داخل الوحدات الإنتاجية وفيما بينها تدور حول علاقة أساسية تحدد الطرق التي تستخدم بها وسائل الإنتاج ومن ثم أشكال التعاون وتقسيم العمل، وتحدد من ثم دور كل فرد في عملية الإنتاج ونصيبه من ناتج هذه العملية، هذه العلاقة الأساسية تتمثل في ملكية وسائل الإنتاج الموجودة تحت تصرف المجتمع وتمثل الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الشبكة من العلاقات الاجتماعية للإنتاج[32].

يتضح من المفهوم الذي قدمه "دويدار" أنه ناقش موضوع علم الاقتصاد بالاعتماد على التساؤلات الثلاث المرتبطة بالمشكلة الاقتصادية، والتي طرحها "ساموبلسون"، والمتمثلة في: ماذا ننتج؟، كيف ننتتج؟ ولمن ننتج؟. وهي أسئلة يمكن طرحها أيضا لمعرفة نوع النظام الاقتصادي، بحيث تختلف إجابتها من نظام إلى آخر، بالتالي يمكن القول أن هذا المفهوم حصر علم الاقتصاد باهتمامه بالمشكلة الاقتصادية فقط؛ كما أشار إلى أن ملكية وسائل الإنتاج هي الركيزة الأساسية التي تقوم عليها شبكة العلاقات الاجتماعية للإنتاج، وهو حصر لعلم الاقتصاد في أنشطة متمثلة أساسا في الإنتاج والتوزيع (نصيب الفرد منه)، مهملا أنشطة أخرى مهمه: كالتبادل، الاستثمار والادخار؛ وبأن الاقتصاد لا يهتم بالتوزيع الوظيفي فقط (تبعا لمساهمة الفرد في الإنتاج)، بل يعطي أهمية كبيرة أيضا للتوزيع الشخصي.

5.2.2 الاقتصاد علم النمو: ذهب الاقتصادي الأمريكي "بول ساموبلسون" (1915-2009) كذلك إلى ندرة الموارد، لكنه تجاوزها إلى النمو الموجه بموضوع علم الاقتصاد، حيث أشار في كتابه " الاقتصاد: تحليل تمهيدي" الصادر عام 1948 أن الاقتصاد هو "دراسة الكيفية التي يختار بها الأفراد والمجتمع الطريقة التي

يستخدمون بها مواردهم الإنتاجية النادرة لإنتاج مختلف السلع على مدى الزمن، وكيفية توزيع هذه السلع على مختلف الأفراد والجماعات في المجتمع لغرض الاستهلاك الحاضر والمستقبل"[33].

يمكن أن نميز من هذا التعريف النقاط التالية:

- يعتبر تعريف "ساموبلسون" ديناميكيا، حيث تضمن عنصر الزمن، من ثم هو يغطي نظرية النمو الاقتصادي القائمة على الوقت.
- أكد على مشكلة ندرة الوسائل مع الحاجات غير المحدودة.
- أكد على الاستخدامات البديلة للمواد النادرة (مشكلة الاختيار).
- شمل تعريفه الثلاث أنشطة الرئيسية في الاقتصاد، ممثلة في الإنتاج، التوزيع والاستهلاك.

يعد التعريف الذي قدمه "ساموبلسون" لعلم الاقتصاد الأكثر إرضاء من بين جميع التعريفات التي نوقشت سابقا. ففي علم الاقتصاد الحديث نجد عموما قسمين: الاقتصاد الجزئي للتحليل على المستوى الوحدوي، والاقتصاد الكلي للتحليل على المستوى القومي أو الوطني. والاقتصاد كما يهتم بدراسة وتخصيص الموارد النادرة نسبيا لتلبية الحاجات المتعددة واللامحدودة للفرد والمجتمع في الحاضر، يستشرف كيفية تأمينها في المستقبل.

3. استخدام وتطبيق علم الاقتصاد:

1.3 هل يعد الاقتصاد علما؟:

بداية قبل الخوض في المواضيع التي يهتم بها علم الاقتصاد، نعتقد أنه جدير بالمناقشة معرفة ما إذا كان الاقتصاد يعتبر علما أم لا؟. العلم حسب "جوزيف شومبيتر" " يمثل أي حقل من حقول المعرفة كان قد طور أساليب متخصصة لجمع الوقائع وللتفسير أو الاستنتاج...ومدام الاقتصاد يستعمل أساليب لا يستعملها عامة الناس، ولما كان اقتصاديون يهتمون بتطوير هذه الأساليب، فإن من الواضح أن الاقتصاد هو علم"[34].

اعتبر أيضا "بول ساموبلسون" الاقتصاد علما، لكنه أعتبره علما غير دقيق من جهة، وأكثر من فن من جهة ثانية، وحسبه لا تستطيع أي دولة أن تتنبأ بدقة بدخلها القومي للعام المقبل، كما لا يمكن لعلماء الأرصاد الجوية أن يتنبأوا بالطقس خلال الأسبوع القادم بالدرجة نفسها من الدقة التي تمكنهم من التنبؤ بطقس الغد، لكن ليس هناك من بنك أو مؤسسة كبرى للأعمال يمكن أن تهرع لاستشارة المنجمين بدلا من استشارة عالم مدرب بالاقتصاد القياسي، أو محاولة تسيير الأمور بالتخمين والتحريز[35].

إن هدف أي علم من العلوم يتلخص في البحث عن قوانين تساعده على تفسير الظاهرة، التحكم بها واستشراف مستقبلها؛ والاقتصاد كعلم بدوره يهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلي معتمدا على: مناهج، قواعد ونظريات وأدوات للتحليل، ويهدف للتحكم فيها ومحاولة التنبؤ بمستقبلها.

2.3 أقسام علم الاقتصاد:

يعتبر الباحث الاقتصادي النرويجي "راكنر فريش" (Ragnar Frisch) المتحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1969، أول من قسم علم الاقتصاد بحسب الموضوع الذي يتناوله بالدراسة والتحليل إلى مجالين أو نوعين: الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي.

1.2.3 الاقتصاد الجزئي (Microeconomics):

يتكون مصطلح الاقتصاد الجزئي من لفظين؛ الأول هو "ميكرو" (Micro) والتي اشتقت من الكلمة اليونانية "Mikros" والتي تعني الصغير (جزء من المليون)[36]، والثاني هو "اقتصاد" (Economic). يتعامل الاقتصاد الجزئي مع تحليل الوحدات الفردية الصغيرة للاقتصاد، حيث يتم تحليل جزء صغير أو مكون من الاقتصاد ككل. على سبيل المثال، قد ندرس إما سلوك المستهلك الفردي، أو سلوك شركة، أو ما يحدث في أي صناعة معينة...الخ؛ وهو يعد الحجر الأساسي الذي تبنى عليه الدراسات الاقتصادية الأخرى.

2.2.3 الاقتصاد الكلي(5) (Macroeconomics) :

يتركب مصطلح الاقتصاد الكلي كذلك من لفظين؛ الأول هو "ماكرو" (Macro) التي يعود أصلها للكلمة اليونانية "Makros" وتعني واسع[37]، والثاني هو "اقتصاد" (Economic). يهتم الاقتصاد الكلي بالمجاميع الكلية للوحدات الاقتصادية الجزئية، أو بدراسة الاقتصاد على مستوى واسع (السلوك الاقتصادي ككل)، مثل موضوع: الدخل، الأسعار، الاستهلاك، التضخم، نظرية النمو الاقتصادي والنظرية الكلية للتوزيع...الخ. بعبارة أخرى في الاقتصاد الكلي ندرس كيف تحدد هذه المجاميع ومتوسطات الاقتصاد ككل وما الذي يسبب التقلبات فيها.

(5) زاد الاهتمام بدراسة المجاميع الاقتصادية الكلية بعد نشر "كينز" سنة 1936 كتابه بعنوان " النظرية العامة للعمالة، الفائدة والنقود". يعد "كنيز" رائد الرأسمالية المعتدلة في مطلع القرن العشرين (1883-1946)؛ حيث نادى بضرورة تدخل الدولة بعد أن كان السائد في الفكر الرأسمالي رفع يد الدولة عن الاقتصاد (نظرية آدام سميث)، كما رأى أن الدولة تستطيع من خلال سياستها المالية والنقدية أن تتحكم في الدورات الاقتصادية. (سلطان، مرجع سابق، ص:54).

3.3 موضوع علم الاقتصاد:

يتمثل موضوع علم الاقتصاد بشكل عام في المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، هاته العلاقة التي أفرزت جملة من الظواهر تشكل أهم موضوعات علم الاقتصاد والمتمثلة فيما يلي: الإنتاج، الاستهلاك، التوزيع، والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع[38]. بالإضافة إلى هذه المواضيع الأساسية في علم الاقتصاد، هو يدرس مشكلات ناشئة عن محاولة إشباع الحاجات الإنسانية المتعددة باستخدام الموارد الاقتصادية المحدودة.

يمكن أن نلخص أهم المجالات التي يهتم بها علم الاقتصاد فيما يلي: [39]

- يدرس كيفية تحديد ثمن العمالة رأس المال والأرض في الاقتصاد، وكيف يتم استخدام هذه الأسعار في توزيع الموارد.
- يستطلع سلوكيات الأسواق المالية، ويحلل كيف تعمل هذه الأسواق في توزيع رأس المال في الاقتصاد.
- يحلل تأثير اللوائح التنظيمية الحكومية على كفاءة السوق.
- يدرس توزيع الدخل، ويقترح طرق مساعدة المحتاجين من دون الحاق الأذى بأداء الاقتصاد.
- ينظر في تأثير الإنفاق الحكومي الضرائب والعجز في الميزانية على النمو الاقتصادي.
- يدرس الارتفاع والهبوط في البطالة والإنتاج الذين تتشكل منهما الدورة التجارية.
- يطور السياسات الحكومية لتحسين النمو الاقتصادي.
- يبحث في أنماط التجارة بين الأمم، ويحلل تأثير الحواجز التجارية.
- ينظر في التنمية في البلدان النامية، ويقترح طوقا لتشجيع استخدام الموارد بكفاءة.

4.3 منهجية علم الاقتصاد(6):

يميز علماء الاقتصاد ما بين ثلاث طرق يسلكها الباحث الاقتصادي لبلوغ أهدافه المسطرة، يمكن إيجازها فيما يلي:[40] [41]

(6) نشير بأننا نميز بالنسبة للتحليل الاقتصادي ما بين مقاربتين، الاقتصاد الإيجابي والاقتصاد المعياري. تنطوي الأسئلة المعيارية على أحكام قيمية، كمثال " هل يجب رفع مستوى الأجور؟". من ناحية أخرى تهدف الأسئلة الإيجابية إلى تحديد أثار أو عواقب هذا العمل، كمثال لسؤال إيجابي عن الحد الأدنى للأجور يكون كالتالي: " هل سينخفض مستوى البطالة عند رفع الحد الأدنى من الأجور؟" . لا يشير الاقتصاد الإيجابي إلى ما هو جيد أو سيء للمجتمع، وإنما يوفر نتائج التحليل الاقتصادي لمشكلة ما. مثلا 12% من القوى العاملة في الجزائر عاطلة عن العمل في العام الماضي هو بيان إيجابي. 12 % نسبة البطالة السنة الماضية مرتفعة جدا هو بيان معياري (University of Minnesota, 2011).

1.4.3 المنهج الاستنباطي (التجريدي): هو المنهج الذي يقوم على الانتقال من العام إلى الخاص للوصول إلى قوانين اقتصادية. ويستخدم غالبا في الاقتصاد الرياضي الذي يستند على فكرة السبب والأثر. ووفقا لهذه الطريقة يبدا الاقتصادي في اخذ فروض أساسية عامة أو عددا من المقدمات يفترض صحتها لأنها تقوم على حقائق يعلمها أو مسلم بها في علوم أخرى، ثم يصل من واقع هذه الفروض بالتسلسل إلى فروض ونتائج أخرى. مثلا: يمكن أن نأخذ العبارتين التالين: تزداد الأرباح كلما انخفضت التكاليف. تكاليف المشروع منخفضة. يمكن استنباط النتيجة المنطقية التالية: إذن المشروع يحقق أرباحا. إذن فطريقة الاستنباط في البحث هي التي يحاول الباحث فيها أن يستنتج عن طريق عدة براهين وإثباتات معينة من مبادئ يفترضها مقدمها.

2.4.3 المنهج الاستقرائي (الواقعي أو التجريبي): هو منهج يقوم على الانتقال من الخاص إلى العام قصد تعميم نتائج البحث الاقتصادي. يستخدم هذه المنهج تحديدا في الاقتصاد التطبيقي الذي يرتكز على الإحصاء ويعتمد على الملاحظة العلمية والفرضيات كخطوات أساسية لحل المشكلات الاقتصادية. فمثلا إذا لاحظنا أن نسبة الإنفاق تزداد كلما كان الدخل منخفضا، فإنه يمكن تقييم هذا الحكم بالقول أن الدول الغنية تنفق نسبة أقل من النسبة التي تنفقها الدول المتخلفة الفقيرة.

3.4.3 المنهج الفرضي: يسمى أيضا بالمنهج المعاصر، وهو يجمع ما بين المنهجين الاستنباطي والاستقرائي. يستعمل هذا المنهج في الاقتصاد القياسي الذي يجمع بين النظرية الاقتصادية وعلمي الإحصاء والرياضيات.

4. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

باعتبار الاقتصاد علما اجتماعيا متصلا بحياة الفرد والجماعة، يهتم بدراسة السوك الإنساني وتحليل النشاط الاقتصادي، نجده يرتبط مع العديد من العلوم الاجتماعية الأخرى على غرار القانون، السياسة، علم النفس، علم الاجتماع، الإحصاء ، الرياضيات...الخ. وفيما يلي تفصيل لعلاقة الاقتصاد ببعض هاته العلوم:

1.4 علاقة علم الاقتصاد بالقانون: يعرف القانون بأنه مجموعة القواعد القانونية التي تحكم علاقات الأفراد ببعضهم البعض وبينهم وبين الدولة. ولما كانت العلاقة الاقتصادية أحد هاته العلاقات فعلى المشرع أن يراعي وقائع الحياة الاقتصادية، إلا كانت القاعدة القانونية مفرغة من مضمونها، بالتالي من شأن النصوص القانونية أن تأثر على الحياة الاقتصادية . فمثلا فرض ضريبة على سلعة ما من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع ثمنها، مما ينعكس

عل تحديد اختيارات الأفراد، هذا مع الإشارة إلى أن التنظيم القانوني، يعد عنصرا من العناصر المكونة للنظام الاقتصادي، فإن كان النظام الاقتصادي يقوم على الملكية الخاصة، فمن الضروري وضع التنظيم الكفيل بحمايتها. كخلاصة يشكل القانون إطارا تعمل فيه القوى الاقتصادية.

2.4 علاقة الاقتصاد بالسياسة: ظل علم الاقتصاد لفترة طويلة من الزمن يعرف بالاقتصاد السياسي، ذلك أن الاعتبارات السياسية لها أثر كبير في الحياة الاقتصادية، فمعظم المشاكل الاقتصادية في الواقع ذات طبيعة سياسية، والقرارات السياسية تنطوي على نتائج اقتصادية، ومثال ذلك أن إعلان الحرب قرار سياسي، لكن له أثر كبير على الحياة الاقتصادية. كذلك للأوضاع الاقتصادية الأثر الكبير على الحياة السياسية، فقد تؤدي إلى تغيير نظام الحكم مثلا. يتشابك الاقتصاد بشكل وثيق مع الأحداث الجارية، وله تأثير كبير على الأحداث السياسية، المحلية والدولية على حد سواء.

3.4 علاقة الاقتصاد بالرياضيات: ساهمت الرياضيات بشكل كبير في تبسيط المفاهيم الاقتصادية ودقة التعبير عنها، وخاصة ما ارتبط بالعلاقات والنظريات الاقتصادية، فمثلا مرونة الطلب السعرية لسلعة معينة نعبر عنها رياضيا بـ (التغير في الكمية المطلوبة خلال فترة زمنية معينة/ التغير في سعر السلعة لنفس الفترة)؛ الدخل يعبر عنه رياضيا بـ (الاستهلاك + الادخار). تظهر علاقة الرياضيات بالعلوم الاقتصادية بشكل أوضح في بناء النماذج الرياضية المعبرة والمفسرة للظواهر الاقتصادية والتي يعتمد عليها غالبا في استشراف مستقبل الظاهرة المدروسة، كما تبرز بشكل أكثر وضوحا في بعض التخصصات في العلوم الاقتصادية على غرار الاقتصاد القياسي والتطبيقي.

4.4 علاقة الاقتصاد بالإحصاء: يرتبط الإحصاء بعلم الاقتصاد في العديد من الأوجه، حيث يعنى الإحصاء بنظرية ومناهج وجمع حساب وتحليل البيانات الرقمية، وهذا يعتبر مهما جدا لعملية توفير بيانات كمية لعملية تفسير الظواهر الاقتصادية، واتخاذ القرار الصائب والوصول إلى الاستنتاج السليم. مثلا يستخدم الإحصاء الاستدلالي في عملية الاستدلال من البيانات بالإشارة إلى جزء صغير من المجتمع (العينة) دون دراسته ككل، كما ترفق هذه العملية بدرجة عدم اليقين أو الخطأ في النتائج المتوصل إليها ما يعطيها مصداقية أكبر.

5.4 علاقة الاقتصاد بعلم النفس: علم النفس هو العلم الذي يشرح ويفسر سلوك الأفراد، ويهتم علم الاقتصاد أيضا بشكل خاص بدراسة سلوكيات الفرد والجماعة المرتبطة بالإنتاج، الاستهلاك وباستخدام الموارد بشكل عام، كما يدرس القرارات التي يتخذونها في استخدام هاته الموارد النادرة. من الضروري أن يلم الباحث الاقتصادي بشكل جيد بالتحليل النفسي حتى يصل إلى نتائج سلمية فيما تعلق بسلوكيات الأفراد واتخاذهم

القرارات، فدراسة التأثير النفسي للقرار الاقتصادي (رفع الضرائب مثلا) على الأفراد يمكن الاقتصاديين من وضع توصيات حول إمكانية اتخاذه بهذا الشكل، تعديله، أو عدم اتخاذه.

6.4 علاقة الاقتصاد بعلم الاجتماع: الاقتصاد علم اجتماعي، وهو يلتقي مع علم الاجتماع في ارتباطهما المشترك بقضايا المجتمع على رأسها الفقر والبطالة، هذا بالرغم من إمكانية اختلاف منهج وأدوات الدراسة. الاقتصادي غالبا ما يستعين بالتحليل الاجتماعي في دراسة الظواهر الاقتصادية، فلكي يتمكن من فهم السلوك الاقتصادي للأفراد والوحدات الاقتصادية عليه أن ينظر إليها من خلال واقع الوسط الاجتماعي الذي تعمل فيه، كما أن الإلمام بالمعطيات الاقتصادية المختلفة لها أهمية في دراسة الأوساط الاجتماعية من جانب علم الاجتماع[42].

المراجع:

---

[1] Alexsey, V.K. (2013). Aristotle economy and modern times annotation. ***Middle-East Journal of Scientific Research***. Vol 14, N°8. p.1070.

[2] Weatherford, J. (1997). ***The history of money***. Crown Publishers, Inc. USA: NY. p.40-42.

[3] دويدار، محمد. (1993). ***مبادئ الاقتصاد السياسي***. الجزء الأول. الإسكندرية، مصر: مطبعة التوني. ص:10.

[4] Crespo, R.F. (2010). Aristotle on the economy. ***Journal of philosophia***. (n.v). Spain. p.39-68.

[5] دويدار، محمد. (1993). نفس المرجع السابق.

[6] البيلاوي، حازم. (1995). ***دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي***. الطبعة الأولى. القاهرة، مصر: دار الشروق. ص: 18-19.

[7] Reynolds, R.L. (1998). Chapiter1: ***An introduction to the history of economic thought: An over view***. In: A history of economic thought. USA: Boise State University. p.17.

[8] ساقور، عبد الله. (2004). ***الاقتصاد السياسي***. (د.ط). عنابة، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع. ص: 9.

[9] دويدار، محمد (1993). مرجع سابق. ص: 10-11.

[10] كبة، إبراهيم. (1970). ***دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي***. الطبعة الأولى. بغداد، العراق: مطبعة الإرشاد. ص: 510.

[11] Reddy, M. K & Saraswathi, S. (2007). ***Managerial economics and financial accounting***. New Delhi, India: Asoke k. Ghosh, Prentice-Hall. p.4.

[12] دويدار، محمد. (1993). مرجع سابق. ص: 11-12.

[13] البرطراوي، تامر. (2017). ***أبحاث في الاقتصاد السياسي: النظرية الاقتصادية الكلية عرض ومناقشة***. الطبعة الأولى. الإسكندرية، مصر: نور للنشر. ص: 8.

[14] Marshall, A. (1890). ***Principles of economics***. Vol1. New York, USA: Macmillan and Company. p. XI.

[15] ابن منظور. (2007). المجلد الخامس: الغين – اللام، باب القاف، الجزء 39. في: **لسان العرب**. تحقيق عبد الله على الكبير وآخرون. القاهرة، مصر: دار المعارف. ص:3642.

[16] مجمع اللغة العربية. (2004). ***المعجم الوسيط***. ط 4. القاهرة، مصر: مكتبة الشروق الدولية. ص:738.

[17] Reddy, M. K & Saraswathi, S. (2007). Op.cit. p.5.

[18] Landreth, H & Colander, D.C. (2011). ***History of economic thought***. 4th ed. Boston, USA: Houghton Mifflin Company. p.27.

[19] Reddy, M. K and Saraswathi , S. (2007). Ibidem.

[20] Pal, D. (n.d). Top 4 Definitions of Economics (With Conclusion). Retrieved from: http://www.economicsdiscussion.net/economics-2/definitions/top-4-definitions-of-economics-with-conclusion/14134. Visited in: 10/10/2018.

[21] البلاوي، حازم. (1995). مرجع سابق. ص:52.

[22] المحجوب، رفعت. (1980). ***الجزء الثاني: القيمة والتوزيع***. في: الاقتصاد السياسي. (د.ط). القاهرة، مصر" دار النهضة. ص:5.

[23] البلاوي، حازم (1995). مرجع سابق. ص:64.

[24] البرطراوي، تامر. (2017). مرجع سابق. ص: 71.

[25] Pal, D. (w.y). Ibidem.

[26] Landreth , H & Colander , D.C.(2011).Op.cit. p.286.

[27] Marshall, A. (1890). Op.cit. p. XIII.

[28] Reddy, M. K & Saraswath, S. (2007). Op.cit. p.6.

[29] Pal, D. (w.y). Ibidem.

[30] دويدار، محمد (1993).مرجع سابق. ص:14.

[31] Pal, D. (w.y). Ibidem.

[32] دويدار محمد . (1993). مرجع سابق، ص: 16، 276.

[33] البرطراوي، تامر. (2017). مرجع سابق. ص: 99.

[34] شومبيتر ، جوزيف.أ. (2005). ***تاريخ التحليل الاقتصادي***. ترجمة حسن عبد الله بدر. المجلد الأول. القاهرة، مصر: المجلس الأعلى للثقافة. ص:31.

[35] ساموبلسون، بول.آ ونوردهاوس، ويليام.د. (1995). ***الاقتصاد***. ترجمة هشام عبد الله ومراجعة أسامة الدباغ. (د.ط). عمان، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع. ص:14.

[36] Reddy, M. K & Saraswath. s. (2007). p.10.

[37] Ibidem.

[38] دويدار محمد. (1993). مرجع سابق. ص: 16.

[39] ساموبلسون، بول.آ ونوردهاوس، ويليام.د. (1995). مرجع سابق. ص:30.

[40] بوطيبة، فيصل. (2017). ***مدخل لعلم الاقتصاد***. الطبعة الأولى. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع. ص:19-20.

[41] عمارة، رانيا محمود عبد العزيز. (2015). ***مبادئ علم الاقتصاد***. (د.ط). القاهرة، مصر: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع. ص: 32.

[42] طلبة، مختار عبد الحكيم. (2008). ***مقدمة في المشكلة الاقتصادية: النظم الاقتصادية، بعض جوانب الاقتصاد الكلي، عوامل الإنتاج***. (د.ط). القاهرة، مصر: كلية الحقوق، جامعة القاهرة. ص:20.